



لِلإِمَامِ الْمُطَهَّرِ  
مُحَمَّدِ بْنِ دَرِيَسِ الشَّافِعِيِّ

١٥٠ - ٢٠٤

لَمَّا نَظَرْتُ الرِّسَالَةَ لِشَافِعِيٍّ أَذَمَّنِي،  
لِأَنِّي زَلَيْتُ كَلَامَ رَسُولِ عَالِمٍ فَصَحَّ نَاصِحٌ،  
فَبَقِيَ لِأَكْثَرِ الدُّعَاءِ لَهُ .  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ

عن أصل بخط الريح بن سلمان  
كتبه في حياة الشافعي

بتحقيق وشرح  
أحمد محمد شاكر

ربع دينارٍ فصاعداً ، والجَلَدُ على الحرِّينِ البِكرينِ<sup>(١)</sup> ، دونَ الثَّيْبينِ الحرِّينِ والمملوكينِ - : دَلَّتْ سنةُ رسولِ الله على أن الله أرادَ بها الخاصَّ من الزُّنَاةِ والشُّرَاقِ ، وإن كانَ مَخْرَجُ الكلامِ عامًّا في الظاهرِ على الشُّرَاقِ والزُّنَاةِ .

٦١٧ - قال : فهذا<sup>(٢)</sup> عندي كما وصفتَ ، أفتجدُ حجةً على مَنْ رَوَى<sup>(٣)</sup> أن النبيَّ قال : « ما جاءكم عنِّي فاعرضوه على كتابِ الله ، فما وافقه فأنأقُلُّتهُ ، وما خالفه فلم أقُلُّه »<sup>(٤)</sup> ؟

- (١) في س وج « البكرين البالغين » والزيادة ليست في الأصل .  
 (٢) في س « وهذا » وهو مخالف للأصل .  
 (٣) كتب بعض الكتّابين بين السطرين في الأصل ، بد كلمة « روى » كلمة « الحديث » وهذه الزيادة ليست في سائر النسخ ، وما أظنها صحيحة .  
 (٤) هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة ، كماها موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد . وأقرب رواية ما نقله الشافعي هنا فوهاه وضعفه - : رواية الطبراني في معجمه الكبير من حديث ابن عمر ، نقلها الهيثمي في مجمع الزوائد ( ١ : ١٧٠ ) وقال : « فيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث » .  
 وقال في عون المعبود ( ٤ : ٣٢٩ ) : « فأما ما رواه بعضهم أنه قال . إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافقه فخذوه - : فانه حديث باطل لا أصل له . وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال : هذا حديث وضعته الزنادقة » . ونقل العلامة الفتنى في تذكرة الموضوعات ( ص ٢٨ ) عن الخطابي أنه قال أيضاً : « وضعته الزنادقة » . ونقل هو والمجلوني في كشف الحقا ( ١ : ٨٦ ) عن الصفاني أنه قال : « هو موضوع » .  
 وقد كتب الامام الحافظ أبو محمد بن حزم ، في هذا المعنى فصلاً تقيساً جداً ، في كتاب الإحكام ( ٢ : ٧٦ - ٨٢ ) وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب ، وأبان عن عللها ففنى . ومما قال فيه : « ولو أن امرأ قال لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن - : لكان كافراً باجماع الأمة ، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل ، وأخرى عند الفجر ، لأن ذلك أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حدّ للاكثر في ذلك . وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال » ثم قال : « ولو أن